

مقدمة

راهننت الدولة المغربية منذ استقلالها على المجال الصناعي كضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تبنت سياسات جديدة لتطوير و تأهيل هذا القطاع، الا أن مساهمته ضلت متواضعة رغم كل الجهود المبذولة.

فكيف ينظم المجال الصناعي بالمغرب؟ و ما أهم مقوماته؟ و ماهي مشاكله؟ و ما هي السياسات المبذولة من قبل الدولة المغربية لتنمية قطاع الصناعة و تحديث الاقتصاد؟ و الى أي حد مكنت هذه السياسة من رفع مؤشرات نمو القطاع الصناعي؟

تنظيم المجال الصناعي المغربي

ينتظم المجال الصناعي المغربي في مجموعتين:

1. **الصناعات التقليدية:** يمارس الحرفيون المغاربة صناعات تقليدية متنوعة أبرزها صناعة الخزف و المجوهرات و صناعة الزرابي التقليدية، التي تنتشر بشكل كبير في الشمال الغربي و المدن الساحلية، لأن تلك المدن و المناطق تستقطب عدد كبير السائحين و الزوار الراغبين في شراء تلك المنتجات التقليدية.
2. **الصناعات العصرية:** تتوزع أغلب المصانع و المعامل على طول سواحل الشمال الغربي بسبب القرب من الموانئ (بهدف تصدير المنتجات) و توفر اليد العامل بشكل كبير في تلك المدن، و من أبرز الصناعات التي يزاوونها نجد صناعة الاسمنت و النسيج و الصناعات الغذائية و الكيماوية، و تعتبر مدينة الدار البيضاء العاصمة الصناعية بالمغرب حيث تتواجد بها معظم تلك الصناعات.

مقومات الصناعة المغربية

يقوم المجال الصناعي بالمغرب على مقومين هما:

1. **المعادن:** تعتبر المعادن الباطنية أهم الركائز التي يقوم عليها القطاع الصناعي المغربي، الا أن كميته تختلف من معدن لآخر، حيث يحتل الفوسفات ما يفوق 90% من مجمل المعادن التي ينتجها المغرب سنويا، يليه كل من الحديد و الزنك و المنغنيز الكيماوي و الرصاص.
2. **العنصر البشري:** تتوفر الدولة المغربية على كمية كبيرة من اليد العاملة التي تعتبر أساس جل الصناعات، اذ تتوزع على مختلف القطاعات الصناعية، أبرزها الصناعات الكيماوية و شبه الكيماوية و الصناعات الغذائية، و ذلك رغم النقص التأهيلي الذي تعاني منه.

مشاكل القطاع الصناعي بالمغرب

- افتقار المغرب للموارد الطاقية يجعله غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، اذ يغطي ما يفوق 90% من حاجياته الطاقية عن طريق المنتجات المستوردة من الخارج، مما يعرقل نمو و تطور المجال الصناعي بسبب تقلبات أسعار الطاقة في العالم.
- ضعف الانتاجية بسبب صغر حجم المؤسسات الصناعية المغربية.

- توفر يد عاملة ضعيفة على المستوى العلمي و التكنولوجي.
- انعدام البحوث العلمية و الابتكارات في المجال الصناعي و التكنولوجي.
- شح التمويل و تعقد المساطر و الإجراءات الادارية و البنكية، و التي يترتب عنها عزوف المستثمرين و رؤوس الأموال عن استثمار أموالهم في المجال الصناعي.
- هيمنة المنتجات المزورة و المهربة على السوق الداخلي، الشيء الذي يضعف الشركات الوطنية.
- تحديات التنافسية مع الشركات العملاقة و العالمية، التي تحتكر الأسواق للقضاء على المنافسين الصغار.

السياسة الصناعية الجديدة بالمغرب و الجهود المبذولة

نهجت الدولة المغربية سياسة صناعية جديدة للنهوض بالمجال الصناعي و حل معظم مشاكله، و هي تتجلى في:

1. **تغيير المحيط العام بالمجال الصناعي:** كتأهيل القضاء و تكييفه مع مشاكل الصناعة، و خلق محاكم تجارية، و وضع قوانين تنظم المقاولات و الشركات، و تبسيط الاجراءات الادارية و الجمركية، و وضع مدونة الشغل و هي عبارة عن نص قانوني به مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية داخل المقولة.
2. **تحفيز الصناعة:** من خلال تهييء و تجهيز المناطق الصناعية و الدعم المادي للمقاولات و الشركات و الجمعيات الناشئة، كبرنامج انطلاقة و برنامج فرصة الذي يفتح الباب أمام حاملي المشاريع الحديثة و القديمة في الحصول على قروض بصفر فائدة و بمدة استرداد تصل ل10 سنوات، تأتي هذه البرامج ضمن السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس للنهوض بالصناعة المغربية.
3. **تأهيل المجال الصناعي:** بالتشجيع على اعتماد الاعلاميات و التقنيات الحديثة، و من خلال خوصصة عدد كبير من المؤسسات الصناعية العمومية للدفع بها نحو المنافسة، كي ترفع من جودة منتجاتها، كما تعمل الدولة على تأهيل المجال الصناعي بتطوير التكوين المهني و إحداث معاهد متخصصة في الصناعة الجديدة كصناعة السيارات و الطائرات كمعهد الدار البيضاء و القنيطرة.

دور تنمية المجال الصناعي في تحديث الاقتصاد

ان تنمية و تطوير المجال الصناعي ضروري لتحديث الاقتصاد المغربي و تقويته، فتطوير القطاعات الصناعية المتواجد حاليا و خلق قطاعات أخرى سيفتح فرص شغل جديدة أمام الشباب العاطلين عن العمل، و سيساهم في ازدهار الاقتصاد و المستوى المعيشي للسكان، و لتحقيق ذلك و جب المضي في تطبيق السياسات الاصلاحية لحل مشاكل الصناعة المغربية و الاستثمار في البحوث العلمية و التكنولوجية التي لها دور فعال في تكوير جودة المنتجات و مردوديتها.

خاتمة

يضل نمو المجال الصناعي بطيء رغم كل الجهود التي تبذلها الدولة و على رأسها جلالة الملك للنهوض به، و ذلك بسبب قلة الموارد الباطنية و انتشار العقلية الفاسدة لدى المسؤولين و الايداريين.